



دولة القانون: واشنطن تحجب ٣ ملايين وثيقة للبعث

□ بغداد/ المدى

وأوضح " علمت من مصدر موثوق أنهم يعتقدون ان الوثائق ستكشف من كان يتعامل مع النظام السابق ممن هم في العملية السياسية حالياً وقد تزيد من حدة المشاكل في العراق وتقف امام تطبيق المصالحة الوطنية".

لحزب البعث . وقال المطليبي في تصريحات صحفية امس: " ان هذه الوثائق وضعت تحت تصرف احدى الجامعات الامريكية ،اذ انهم يضعون العراقيل كي لا يعيدوها للعراق بحجج واهية".

كشفت عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطليبي ، بان الولايات المتحدة تمنع عن اعاداة ٣ ملايين وثيقة سرقت من العراق من القيادة القومية والظرية

مستشار لبارزاني: لا جدوى من حضور المؤتمر الوطني

□ السومرية نيوز/ أربيل

السياسية ولدت نتيجة عدم تطبيق اتفاقيات أربيل، ولو تم تنفيذها لتفاهمت قائمتا المالكي و علاوي، مبينا أن "بارزاني قدم ما أمكن في إطار اتفاقات أربيل وليس في ذهنه شيء جديد".

وأضاف كاكائي أن "رئيس الإقليم يعتقد انه لا فائدة من حضوره المؤتمر الوطني، طالما لا تنفذ الاتفاقيات. وقال المستشار السياسي لبارزاني فلك الدين كاكائي في تصريح نقلته وكالة السومرية نيوز إن "الأزمة الحالية في بغداد والعلاقة بين الكتل

عزا مقرب من رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، الجمعة، سبب الأزمة الراهنة في البلاد إلى عدم الالتزام باتفاقيات أربيل التي كانت سبباً بتشكيل الحكومة الحالية، مؤكداً عدم رغبته بحضور المؤتمر الوطني المزمع عقده في وقت لاحق، طالما لا تنفذ الاتفاقيات.

وقال المستشار السياسي لبارزاني فلك الدين كاكائي في تصريح نقلته وكالة السومرية نيوز إن "الأزمة الحالية في بغداد والعلاقة بين الكتل عزا مقرب من رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، الجمعة، سبب الأزمة الراهنة في البلاد إلى عدم الالتزام باتفاقيات أربيل التي كانت سبباً بتشكيل الحكومة الحالية، مؤكداً عدم رغبته بحضور المؤتمر الوطني المزمع عقده في وقت لاحق، طالما لا تنفذ الاتفاقيات.

وقال المصدر أيضاً أنه "انفجرت في حدود المحافظة أربع عبوات ناسفة أخرى الأولى بالقرب من محل لبيع مشروبات كحولية في منطقة حي الخضراء وخلفت أضراراً مادية جسيمة بالمحل، والثانية انفجرت في منطقة حي الواسطي دون حدوث اضرار، أما الثالثة والرابعة فانفجرتا بالقرب من قريتي زقرق والبو محمد التابعتين لقضاء داوق ٣٥ كم جنوب كركوك دون اضرار".

وقال المصدر أيضاً أنه "انفجرت في حدود المحافظة أربع عبوات ناسفة أخرى الأولى بالقرب من محل لبيع مشروبات كحولية في منطقة حي الخضراء وخلفت أضراراً مادية جسيمة بالمحل، والثانية انفجرت في منطقة حي الواسطي دون حدوث اضرار، أما الثالثة والرابعة فانفجرتا بالقرب من قريتي زقرق والبو محمد التابعتين لقضاء داوق ٣٥ كم جنوب كركوك دون اضرار".

بغداد: العقوبات على دمشق وطهران تلحق الضرر بنا

□ بغداد/ المدى

كشفت البنية المركزية ان العقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها سوريا وايران بدأت مخاطرها واضحة في الطلب الكبير على العملة الاجنبية في مزاده المالي، مؤكداً ان الدينار العراقي لن تتأثر قيمته لوجود اكبر احتياطي من العملة الصعبة في تاريخ العراق. وقال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح "البنك المركزي شخص في الأونة الأخيرة بداية المخاطر على الاقتصاد العراقي بعد تعرض سوريا وايران للعقوبات الاقتصادية، وذلك من خلال الطلب المتزايد على العملة الأجنبية في مزاد البنك المركزي".

ويعد البنك المركزي العراقي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية التي تقوم بتمويل التجار من القطاع الخاص، باستثناء أيام العطلة الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزايدات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مبيعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

وأوضح صالح ان "مبيعات البنك المركزي من الدولار كانت بمعدل ١٥٠ مليون دولار يومياً وتشكل الحاجة الحقيقية للسوق ٣٠٠ مليون دولار، وقد يذهب الكثير منها الى سوريا وايران نتيجة قلة العملة الأجنبية في هذين البلدين".

أكد صالح ان "الدينار العراقي لن تتأثر قيمته نتيجة خروج العملة على المدى القريب، وذلك لوجود اكبر احتياطي من العملة الأجنبية في تاريخ العراق لدى البنك المركزي".

وأعلن البنك المركزي العراقي في السادس من كانون الثاني الحالي عن ارتفاع احتياطياته من العملة الأجنبية إلى ٦٠ مليار دولار، ولأول مرة في تاريخ العراق، بعد ان كانت احتياطياته خلال عام ٢٠١٠ قد وصلت الى ٥٨ مليار دولار.

المالكي: دور تركيا سيؤدي إلى كارثة لن تسلم منها

رئيس الوزراء يرجح اقالة رافع العيساوي من منصبه

□ بغداد/ المدى

تتصاعد حدة الانتقادات العراقية لتركيّا على ضوء تحذير رئيس وزراءها رجب طيب أردوغان من حرب طائفية في العراق، حيث يؤكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن أنقرة تمارس دوراً قد يؤدي إلى كارثة لن تسلم منها.

قال المالكي في حديث مع قناة "الحرّة" الممولة من الكونغرس الأميركي، وبعث بمضمونه إلى "أيلاف" قسم العلاقات العامة في القناة ينبغي أن تكون كلمتنا موحدة عندما يتعلق الأمر باحترام دول الجوار والالتزام بمبدأ التعاون معها، شرط ألا يؤدي ذلك إلى التدخل في شؤوننا

الداخلية". وأسف لكون "تركيّا تمارس دوراً، ربما يؤدي إلى كارثة وحرب أهلية في المنطقة، لن تسلم في نفسها منها". وكان أردوغان قد حذر الثلاثاء الماضي من تفجّر حرب طائفية في العراق، وناشد زعماء مختلف الكتل السياسية والدينية العراقية "الإصغاء إلى ضمائرهم" للحوّل دون أن يتحوّل التوتر الطائفي في بلادهم إلى "نزاع أخوي".

وأضاف "أدعو جميع أشقائنا العراقيين، إلى أن تكون كلمتنا موحدة عندما يتعلق الأمر باحترام دول الجوار والالتزام بمبدأ التعاون معها، شرط ألا يؤدي ذلك إلى التدخل في شؤوننا

وزعماء الأحزاب، والبلدان التي تحاول ممارسة نفوذ في العراق، إلى التصرف بحس سليم وبطريقة مسؤولة. وآخر شيء نتمنى رؤيته في العراق هو اندلاع نزاع أخوي جديد".

وأشار أردوغان أيضاً إلى أن "انقساماً جديداً وصراعاً جديداً في العراق سيكون سبب خيبة كبيرة في كل أنحاء العالم الإسلامي".

وحول قضية الاتهامات الحكومية الموجهة إلى نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بالتحريض على الإرهاب، قال المالكي "كنت في واشنطن عندما اكتشفت السيارة المفخخة في المدائن، وعندما اعترف المتورطون "في حماية الهاشمي"

كنت خارج العراق، وعندما صدرت مذكرة القبض بحقهم جميعاً، ومنع الهاشمي من السفر، لم أكن موجوداً، فأني مشكلة كنت أنا خلفها".

وأشار أردوغان أيضاً إلى أن "انقساماً جديداً وصراعاً جديداً في العراق سيكون سبب خيبة كبيرة في كل أنحاء العالم الإسلامي".

وحول قضية الاتهامات الحكومية الموجهة إلى نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بالتحريض على الإرهاب، قال المالكي "كنت في واشنطن عندما اكتشفت السيارة المفخخة في المدائن، وعندما اعترف المتورطون "في حماية الهاشمي"

في مجلس الوزراء. وينتمي العيساوي للعراقية. وعن المؤتمر الوطني المنتظر للقوى السياسية العراقية، أشار المالكي إلى أنه لا يرفض الحضور إلى المؤتمر إذا عقد في أربيل، وقال "لم يصدر مني كلام، ولم أتبلغ بأن المؤتمر سيعقد في أربيل.. في الحقيقة إن رأي غالبية الكتل هو أن يعقد المؤتمر في بغداد، وأتمنى على السيد مسعود بارزاني (رئيس إقليم كردستان) مقر وزارته، في حال قرر مواصلة مقاطعة جلسات مجلس الوزراء.

وانسحب ائتلاف علاوي من المشاركة في جلسات النواب قبل إصدار مذكرة توقيف الهاشمي وبعدها بأيام علق المشاركة



استمرار توافد الزائرين عشية أربعينية الامام الحسين(ع).. (أ.ب)

مفخختان و ٩ عبوات تضرب كركوك مخلفة ٢٨ ضحية

□ بغداد/ المدى

الغالبية الكردية قرب منزل مدير شرطة ناحية قرة هنجير أسفرت عن سقوط خمسة جرحى، مبينا أن "السيارة الثانية انفجرت في شارع أطلس خلف مديرية البلدية وسط كركوك قرب مسكن مدير شرطة العدالة العقيد وسام أسفرت عن إصابة تسعة أشخاص".

من جهة أخرى، قال مصدر في شرطة كركوك إن "خمسة عبوات ناسفة انفجرت الجمعة في كركوك

قرب منزل عضو مجلس ناحية الرياض الشيخ عبد الإله أسفرت عن إصابة ثلاثة مدنيين، موضحاً أن "عبوة ناسفة رابعة انفجرت قرب منزل مسؤول شرطة الاتصالات والمخازن في قضاء الطوز الرائد نجم عبد الله دون حدوث اصابات".

وأضاف أن "عبوة خامسة انفجرت قرب منزل موظف يعمل في وزارة الصحة ببغداد أسفرت عن سقوط ثلاثة جرحى من المدنيين".

باريس: الـ ١٦ في العراق لن تهدد الجوار

□ بغداد/ المدى

ولكن النظر إليه عن كتب يولد مشاعر مختلفة وشكوكا. وتقول الصحيفة التي استعرضت السلاح وفعاليتها أن "الجيش العراقي سوف يصبح معتادا على استخدام القوة الجوية من دون ان يمثل تهديدا لجيرانه الموالين للغرب وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والكويت، مستدركة بالقول "لا ان طائرات اف ١٦ العراقية ستكون بمواجهة مع مبع ٢٩ سورية والعديد من الطائرات الإيرانية كمبع ٢٩ وميراج وأف ١٤ وغيرها، مشيرة الى امكانية تطوير هذه الطائرات".

علقت صحيفة(اليرويان)الفرنسية ، امس على الصفقة الأميركية لبيع طائرات أف ١٦ الى العراق، بقيمة ٢,٣ مليار دولار أميركي، موضحة انه اثر مغادرة القوات الأميركية الأرض العراقية ابلغت واشنطن بغداد بأن الكونغرس وافق على بيع العراق معدات قتالية وهو أمر أثار العديد من التساؤلات. وترى الصحيفة أن النظرة الأولى لهذا القرار تظهره كخطوة لإعادة بناء جيش حديث وفعال،

أجهزة كشف المتفجرات تثير جدلاً بين المتخصصين

الحكومة تتقصى توقف التحقيق مع مستورديها.. ومطالبات بإيجاد بدائل عنها



□ بغداد/ المدى

حديثة لكشف المتفجرات تتناسب مع التحديات الأمنية في المرحلة المقبلة"، مضيفاً أن "الحكومة العراقية عليها ان تستبدل أجهزة كشف المتفجرات الحالية التي لم تثبت قدرتها على رصد المتفجرات والأسلحة".

وتابع أن "الخروقات الامنية التي حصلت في الأسبوعين الماضيين تعود إلى سببين الاول فشل جهاز السونار الذي استوردته وزارة الداخلية والثاني

ضعف التنسيق بين القطاعات العسكرية وغياب الاستخبارات".

وكان مصدر مسؤول في وزارة الداخلية العراقية، قد أكد في مطلع كانون الثاني/يناير الحالي أن القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي طالب وزارته بتوضيح منعها محاسبة ضباط متورطين بملف الفساد الذي طال عقود شراء أجهزة كشف المتفجرات "السونار" عام ٢٠٠٨. وكان رئيس هيئة النزاهة رحيمة العكيلي قد كشف عن أن وزير الداخلية السابق جواد البولاني أوقف بصلاحياته الإجراءات القانونية بحق ستة من كبار ضباط الوزارة المتورطين بملف الفساد الذي طال عقود استيراد أجهزة كشف المتفجرات. وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إن "القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي أرسل امس كتاباً رسمياً إلى وزارة الداخلية يطالبها بتوضيح أسباب منعها هيئة النزاهة من محاسبة المفسدين بملف استيراد أجهزة كشف المتفجرات". ويتولى المالكي إدارة حقيبة الداخلية بالوكالة بعد أن منحه

مجلس النواب الثقة بذلك في ٢١ من كانون الأول/ديسمبر الماضي بالأغلبية المطلقة. من جانبه قال الخبير العسكري والمستشار الأمني السابق لدى الحكومة العراقية جبار العطية إن "الخطط الأمنية بحاجة إلى مراجعة وخاصة في عملية نشر أجهزة كشف المتفجرات في نقاط التفتيش". وأضاف أن "التجارب الميدانية أكدت فشل هذه الأجهزة بنسبة ٦٠٪ وان الخرق الأمني فيها بسيط بسبب عدم تدريب المنتسبين بشكل جيد".

وأشار إلى أن "وزارة الداخلية لم تعلن عن نتائج التحقيق مع رئيس جهاز المتفجرات اللواء جهاد جابر الذي تم اعتقاله في شباط من العام الماضي على خلفية صفقة المتفجرات".

من جانبه طالب وزير الداخلية الأسبق ورئيس كتلة المواطن في مجلس النواب العراقي باقر الزبيدي في حديث بـ إعادة التحقيق بصفقة شراء أجهزة المتفجرات والكشف عن أسماء المتورطين الحقيقيين في هذه الصفقة".

وأضاف أن "على لجنة النزاهة إجراء تحقيق جدي وعدم إذابة الموضوع لان هذه الصفقة تسببت بإزهاق أرواح مواطنين".

وتابع أن "سعر جهاز كشف المتفجرات بلغ ٣٣ ألف دولار فيما لا تتجاوز قيمته الحقيقية ١٠٠٠ دولار".

بدوره قال ضابط كبير في وزارة الداخلية فضل عدم الكشف عن اسمه إن "هذه الأجهزة ليست سيئة للغاية وجزء كبير منها استطاع ان يحد من التحديات الارهابية وفُلت دور نقاط التفتيش".

وأشار إلى أن وزارة الداخلية تعمل على شراء أجهزة كشف متفجرات "فعالة وبأسعار مناسبة تتناسب مع التحديات الأمنية للمرحلة المقبلة".

وكشفت واشنطن مطلع عام ٢٠١٠ عن أن اغلب أجهزة كشف المتفجرات التي استوردتها الحكومة العراقية من شركة بريطانية غير صالحة للاستخدام، وطال عقود الشراء فساد مالي، إذ بلغ سعر الجهاز الواحد ٦٠ ألف دولار فيما يباع في أسواق بريطانيا بـ ٤٠٠٠ دولار فقط.